

# **دور أنظمة ولوائح البحث العلمي في تكوين وتحفيز الاستثمار**

## **المعرفي لمؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية**

### **مقدمة**

الدكتور إبراهيم محمد الحديثي

واكبت القواعد التشريعية المنظمة لأحكام البحث العلمي في الجامعات السعودية مراحل نشأة وتطور مؤسسات التعليم العالي في المملكة، فتمت صياغتها وفقاً للبيئة التي نشأت من خلالها، ولهذا يلاحظ من يستعرض قواعد البحث العلمي اختلاف ظروف، وأهداف، ونتائج كل مرحلة. إذ بدأت تلك القواعد بتشجيع البحث العلمي، ودعوة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات إلى إجراء البحوث العلمية المختلفة، غير أنه لم يصحب هذا التشجيع حوافز مادية مغرية، ولا توفير بيئة بحثية متكاملة. وقد تمت صياغة تلك القواعد في هذه المرحلة لتلبي احتياجات المجتمع، ولتوفر التعليم لخريجي الثانوية العامة الراغبين في إكمال دراساتهم الجامعية. وكان البحث العلمي يعطى اهتماماً أقل لأن استيعاب خريجي الثانوية العامة من أولويات الأهداف الرئيسية التي تسعى الأحكام التشريعية للاهتمام بها. في المرحلة التالية عدلت تلك القواعد تزامناً مع النهضة الاقتصادية التي مرت بها المملكة لتتلاءم مع تلك المرحلة، ووُضعت حوافز علمية ومادية لتشجيع الاهتمام بالبحث العلمي.

وفي أيامنا هذه تغيرت النظرة إلى البحث العلمي أيضاً نظراً لتغير الظروف المحيطة بنا، إذ هناك تطور في التقنية، والاتصال العلمي بالجامعات العالمية بصورة أكثر من ذي قبل، وثورة الاتصالات، والاستثمار المعرفي، وبالتالي دخلت جامعتنا في مرحلة جديدة تحتاج إلى إعادة النظر في تلك القواعد لتتواءم مع هذه المرحلة.



ونظراً للتقدم العلمي الهائل في مختلف المجالات العلمية، وثورة التكنولوجيا والتقنية والاتصال، فإنه تقع على عاتق مؤسسات التعليم العالي في المملكة مهمة جعل المعرفة التي هي المحرك الأساسي للاقتصاد المعرفي ركناً أساسياً في خططها الإستراتيجية، وما يتطلبه ذلك من إعادة النظر في القواعد التشريعية المنظمة للبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، وضرورة التعامل معها بمرونة فكرية قادرة على التكيف مع التقدم العلمي الهائل، مرونة تجعل تلك المؤسسات تعيد النظر في الأنظمة واللوائح التي تحكم البحث العلمي في مؤسساتها، بحيث تتبنى إستراتيجية تشريعية مستقبلية تأخذ في اعتبارها تنمية الاستثمار المعرفي، وترويج ثقافة الإبداع والابتكار، وتحويل نتائج الأبحاث العلمية إلى تطبيقات تجارية وصناعية .

### مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في وجود فجوة تشريعية بين الأنظمة واللوائح المنظمة للبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي في المملكة والثورة التكنولوجية العلمية الجديدة، وما ينتج عنها من استثمار معرفي، وتحويل المعرفة إلى منتج صناعي يدعم البحث العلمي.

كذلك عدم وجود تجانس بين القواعد التشريعية الحالية وبين اقتصاديات المعرفة. وضرورة تعديلها من قواعد حمائية تضع الأحكام الوقائية إلى قواعد تحفيزية تثير الإبداع، والابتكار، والتنافسية الإنتاجية.

كذلك غياب الكثير من القواعد القانونية التي تدعم التوجه نحو الاقتصاد المعرفي مثلاً القواعد المنظمة للأوقاف التعليمية.



## أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى استعراض القواعد التشريعية المنظمة للبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي وبيان قصورها عن مواكبة التقدم العلمي المذهل الذي نعيشه اليوم، ثم اقتراح أطر عامة يمكن من خلالها تبني قواعد تشريعية جديدة، متطورة، تساعد على مواكبة التطورات السريعة المتلاحقة للتطور العلمي في شتى المجالات، وتستشرف المستقبل بحيث تكون محفزة وداعمة لاقتصاديات المعرفة لا مثبطة لها . ويكون ذلك بتحقيق الأهداف الآتية :-

- 1- تشخيص واقع الأنظمة واللوائح المنظمة للبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي في المملكة، وتأثير ذلك على الاستثمار المعرفي .
- 2- تقديم رؤية مستقبلية تساعد على الاستفادة من الاستثمار المعرفي عن طريق الأنظمة واللوائح المنظمة للبحث العلمي في المملكة .

سوف يتم تحقيق أهداف الدراسة عن طريق تقسيم البحث إلى أربعة مباحث، وخاتمة. كما يلي:

المبحث الأول :- القواعد التشريعية الحالية المنظمة للبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي

المبحث الثاني: المعايير النموذجية لخلق بيئة تشريعية تؤدي إلى التحول إلى مجتمع المعرفة

المبحث الثالث: القواعد التشريعية المنظمة للبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي: رؤية مستقبلية

المبحث الرابع: القواعد التشريعية المقترحة لتنظيم البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي في المملكة



## **المبحث الأول :- القواعد التشريعية الحالية المنظمة للبحث العلمي في**

### **مؤسسات التعليم العالي**

تدرج القواعد القانونية المنظمة للبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي في المملكة ضمن منظومة النظام، واللوائح الصادرة من مجلس التعليم العالي، حيث صدر المرسوم الملكي رقم م/٨ وتاريخ ١٤/٦/١٤١٤ هـ بنظام مجلس التعليم العالي والجامعات، وقد تضمنت المادة الرابعة عشر منه (إنشاء مجلس التعليم العالي برئاسة رئيس مجلس الوزراء، رئيس اللجنة العليا لسياسة التعليم رئيساً وعضوية خمسة وزراء ومدراء الجامعات في المملكة)، وفوض المجلس "السلطة العليا المسؤولة عن شؤون التعليم فوق المستوى الثانوي، والإشراف عليه، والتنسيق بين مؤسساته"، وفوض أيضاً خمسة عشر صلاحية منها الموافقة على إنشاء الكليات والمعاهد والأقسام العلمية، ومراكز البحوث، وكذلك إصدار اللوائح المنظمة للشؤون المالية في الجامعات، وما يتعلق بالبحث العلمي، وكذلك إصدار الدوريات العلمية.<sup>١</sup>

وقد أصدر مجلس التعليم العالي الكثير من اللوائح المنظمة لسير العمل في الجامعات سواءً كانت أكاديمية، أو مالية، أو وظيفية، أو ما ينظم أمور الجمعيات العلمية، وفي هذه الدراسة سوف نشير إلى اللوائح المتعلقة باقتصاديات المعرفة، وتحفيز البحث العلمي فقط .

١. تنقسم اللوائح المنظمة للبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي إلى عدة أقسام، تدرج في قوتها القانونية وفقاً للجهة التي أصدرتها. ونقصد بالتدرج هنا أن كل تشريع يستمد قوته وصحته من مطابقته لقواعد وأحكام التشريع الذي يعلوه. وبالتالي لا يجوز للتشريع الأدنى أن يخالف التشريع

<sup>١</sup> نظام مجلس التعليم العالي والجامعات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٨ وتاريخ ١٤/٦/١٤١٤ هـ، المادة ١٤.



الأعلى.<sup>٢</sup> وهذا يعني ألا تخالف القاعدة القانونية الصادرة من الجامعة أحكام القاعدة القانونية الصادرة من مجلس التعليم العالي، وكذلك ألا تخالف اللوائح الصادرة من المجلس أحكام نظام المجلس نفسه لأنه صدر بمرسوم ملكي، واللوائح تصدر بقرار من المجلس، والمرسوم قوته القانونية أعلى، ولذا يلزم عدم مخالفته.

٢. نص نظام مجلس التعليم العالي في المادة الثامنة والعشرون منه على ضرورة أن ينشأ في كل جامعة مجلس علمي يتولى الإشراف على شؤون البحوث والدراسات والنشر.

٣. هناك لوائح تنظم أعمال مراكز البحوث، وهناك قواعد تنظم أعمال كراسي البحث، وقواعد تنظم أعمال معاهد الدراسات والبحوث، وأخرى خاصة بأبحاث الشباب، ولوائح تتعلق بمراكز التميز البحثي، والقواعد التي تنظم أحكام المراكز البحثية المتخصصة مثل مراكز أبحاث البيئة، أو مركز الدراسات الزلزالية .

٤. أهم لائحة تتعلق بالبحث العلمي لائحة صدرت بقرار مجلس التعليم العالي رقم ١٤١٩/١٠/٢ هـ تسمى (اللائحة الموحدة للبحث العلمي في الجامعات)، صدرت عام ١٤١٩ هـ تطبقها جميع الجامعات في المملكة، تهدف إلى تنظيم القواعد والإجراءات المنظمة لحركة البحث العلمي في الجامعات، وتحفز الباحثين على إجراء البحوث الأصلية المبتكرة التي تسهم في إثراء المعرفة المتخصصة، وتخدم المجتمع، وتوفير سبل الإفادة منها<sup>٣</sup>.

أول عائق يواجه الانطلاق نحو الاستثمار المعرفي نجده في عنوان هذه اللائحة إذ هي لائحة موحدة تلزم جميع الجامعات في المملكة بالأخذ بأحكامها ، والعائق هنا أن اللائحة ساوت بين الجامعة العتيقة التي أسست من خمسين سنة (مثل جامعة الملك سعود) وتلك التي لم يمض على

<sup>٢</sup> الزعبي، عوض أحمد، المدخل إلى علم القانون، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٧، ص ١٦٩.

<sup>٣</sup> اللائحة الموحدة للبحث العلمي في الجامعات، المادة ٣.



تأسيسها إلا سنوات معدودة (مثل جامعات شقراء، أو المجمعة، أو الجوف، أو الخرج). كذلك ساوت اللائحة بين الجامعة الصغيرة من حيث أعداد الطلاب، وحجم البنية التحتية، وبين جامعات كبيرة يزيد عدد طلابها عن الخمسين ألف مثل جامعة الملك عبدالعزيز.

٥. لائحة أخرى صدرت عن مجلس التعليم العالي تنظم أحكام الشؤون المالية في الجامعات هي (اللائحة المنظمة للشؤون المالية في الجامعات) التي صدرت بقرار مجلس التعليم العالي رقم ١٤١٦/٢/٦ هـ. تعتبر هذه اللائحة أحد العوائق الرئيسية التي ثبّطت أعضاء هيئة التدريس والباحثين في الجامعات بسبب تعقيد شروطها، وبطء إجراءاتها، حيث دفعتهم للبحث عن مصادر مالية أخرى غير الجامعة، وبالتالي عدم التفرغ للبحث العلمي، فمثلاً نصت الفقرة (ك) من المادة (٤٧) على صرف مكافأة للباحثين وغيرهم المشتركين في البحث العلمي على أساس ساعات العمل الفعلية، على ألا تتجاوز قيمة ما يصرف راتب أربعة أشهر سنوياً لكل باحث، وهذا يعني أنه إذا اضطر الباحث إلى مواصلة التجارب العلمية لمدة أكثر من أربعة أشهر لا يُعطى عن هذه المدة الزائدة أي مقابل مالي مهما كانت المدة التي قضّاها، أو نتائج البحث العلمي الذي توصل إليه .

٦. صدرت لائحة واحدة تخص الطلاب هي (لائحة الدراسة والاختبارات) بقرار مجلس التعليم العالي رقم ١٣١٢٧١٢٣ هـ تضمنت فقط أموراً إجرائية تنظم أعمال الدراسة والاختبارات في الجامعات، وكأنه مطلوب من الطلاب فقط الدراسة ثم الاختبار. لم تأخذ في اعتبارها - ولا يوجد أي لائحة أخرى سوى قرارات متناثرة هنا وهناك - أن الجامعة تتكون من عضو هيئة تدريس وطالب، وبالتالي يمكن الاعتماد بشكل رئيسي على الطلاب للإبداع والابتكار. لا نجد في لوائح التعليم العالي لائحة تشجع الطلاب على إجراء البحوث العلمية، و تُحفّزهم على القيام بها. وهذا خلل



لا يتناسب وتوجهات الجامعة نحو الإفادة من الثورة العلمية والتقنية الحالية لإحلال الاستثمار المعرفي محل الدراسة التقليدية.

٧. بالإضافة إلى اللوائح الصادرة من مجلس التعليم العالي والجامعات هناك قواعد تنظيمية تتعلق بالبحث العلمي تصدر من جهات خارج منظومة التعليم العالي، وقراراتها حاسمة وتؤثر تأثيراً مباشراً في مسيرة البحث العلمي. فمثلاً لا تستطيع أي جامعة من جامعات المملكة عقد شراكة علمية مع جامعة عالمية إلا بعد موافقة المقام السامي على ذلك. كذلك لا يمكن استقطاب أحد العلماء للبحث أو لإعطاء محاضرات في جامعات المملكة إلا بعد التنسيق مع وزارة الخارجية.. كذلك لا يستطيع عضو هيئة التدريس الذهاب إلى مؤتمر خارج المملكة إلا بعد موافقة وزير التعليم العالي. مثل هذه الإجراءات البيروقراطية تجعل المؤسسة البحثية تحجم عن الاتصال العلمي الخارجي لتعقيد الإجراءات، وطولها، مما يؤثر تأثيراً مباشراً على تطور البحث العلمي في الجامعات، ويؤثر تأثيراً بعيد المدى على استمرار أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، ومراكز البحوث.

٨. بقابل وجود لوائح تعيق تطور البحث العلمي عدم وجود لوائح أو قواعد تشريعية تنظم برامج الأوقاف في الجامعات وإنما يوجد نص وحيد أجاز لمجالس الجامعات قبول المنح والوصايا والأوقاف، وبالتالي لم تأخذ النصوص القانوني في الاعتبار أن تكون الأوقاف رافد مالي ثابت يصب في تطوير البحث العلمي واستثماره.

٩. أمر جدير بالإشارة وهو عدم وجود تواصل بين القطاع الصناعي ومراكز البحوث في الجامعات، وخلف هذا أسباب كثيرة أهمها غياب التشريعات المحفزة لتصنيع المنتج العلمي، وتحويله إلى سلعة تجارية.

١٠. بالإضافة إلى غياب التصنيع التجاري للمنتج العلمي هناك صعوبة كبيرة في تسجيل هذا المنتج محلياً لحفظ حقوق الباحث والجامعة، وبالتالي



تشبيط الباحثين عن محاولة الحصول على براءات اختراع محلية وعالمية  
لطول، وتعقيد إجراءات التسجيل.

## **المبحث الثاني: المعايير النموذجية لخلق بيئة تشريعية تؤدي إلى**

### **التحول إلى مجتمع المعرفة**

ترتب على تطبيق القواعد الحالية المنظمة لمؤسسات التعليم الحالي في عام ١٤١٤ هـ وجود عوائق كبيرة تعيق التحول إلى مجتمع المعرفة - اشرنا إلى بعضها في المبحث السابق - تؤثر تأثيرا مباشرا في سرعة تغيير النمط التقليدي للبحث العلمي في جامعاتنا، وبالتالي اتساع الفجوة بين هذه المؤسسات وبين الوصول إلى مجتمع المعرفة، ووجدت الجامعات بالذات صعوبة في التوفيق بين تطبيق هذه الأنظمة وبين مواكبة الاتجاهات العالمية الحديثة للاستثمار المعرفي. وباستقراء التشريعات القانونية سواء تلك المتعلقة بالبحث العلمي، أو المنظمة للتعليم العالي في المملكة بوجه عام نجد أن هناك عدة معايير ستساعد الجامعات ومراكز البحوث في التحول إلى مجتمع المعرفة بسرعة، واقتدار.

يمكن إجمال هذه المعايير في ما يلي:

١. تنظيم إشراف الحكومة على مؤسسات البحث العلمي.

٢. التوسع في الدراسات العليا.

٣. ضمان الجودة في التعليم العالي.

٤. عقد الشراكات المجتمعية مع القطاع الخاص.



## أولاً: تنظيم إشراف الحكومة على مؤسسات البحث العلمي

لكي تختصر مراكز البحوث المسافة بين تغيير النمطية الحالية لإدارتها والوصول إلى الاقتصاد المعرفي وما يتطلبه ذلك من الاستفادة من الثورة المعلوماتية الحالية وتبني الاستثمار المعرفي الذي يحقق تقدم الدولة العلمي، والتقني، والصناعي فإنه يلزم إعطاء هذه المراكز قدراً كبيراً من الحرية والاستقلالية تستمر معها مسؤولية الدولة في الإشراف على البحث العلمي قائمة، وفي نفس الوقت تتمتع مراكز البحث العلمي بمرونة كبيرة تخفف من السيطرة الإدارية الحكومية. ولا نقصد من هذه الاستقلالية إلغاء دور الحكومة بحيث تحكم مؤسسات التعليم العالي نفسها بنفسها، بل أن تدار تلك المؤسسات من مجالس مستقلة تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية في اتخاذ القرار،<sup>4</sup> وفي تعديل كثير من الإجراءات اللائحية البيروقراطية سواءً من حيث المشاركة العالمية مع مراكز البحث المماثلة، أو من حيث سهولة استقطاب العلماء والباحثين المتميزين، أو من حيث التمويل المالي لهذه المراكز.

إشراف الحكومة الحالي على منظومة التعليم العالي يحكمه نظام مجلس التعليم العالي ولوائحه التنفيذية من جهة، والأنظمة الأخرى في الدولة من جهة ثانية. أنظمة ولوائح التعليم العالي تجعل صلاحيات اتخاذ القرارات الرئيسية التي تنظم التعليم العالي بيد مجلس التعليم العالي، وهذا لا اعتراض عليه لأن المجلس مناط به رسم السياسات العامة، والخطط الإستراتيجية للبحث العلمي في الجامعات، ولكن طول، وبطء الإجراءات الروتينية تجعل مراكز البحوث تتردد كثيراً في الرفع للمجلس برؤاها، وطموحاتها.

أما الأنظمة الأخرى التي تؤثر في البحث العلمي فنكتفي بإيراد مثال يبين ارتباط الأنظمة في الدولة ببعضها، فلو تم تسهيل إجراءات نظام معين فقد نواجه نظاماً آخر يتسم بالبيروقراطية، ولهذا نرى أن تكون أنظمة ولوائح البحث العلمي

<sup>4</sup> د. دياب، آصف، دور الدولة في دعم التعليم العالي والبحث العلمي لتلبية متطلبات الاقتصاد المبني على المعرفة، مؤتمر التعليم العالي والبحث العلمي في مجتمع المعرفة، تونس ٢٠٠٦، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص ٥١٩



مستقلة، لا تعتمد في تنفيذها كثيراً على الأنظمة الأخرى في الدولة حتى لا تعيق مسيرة البحث العلمي، ومثالنا هو أنه لو رغبت إحدى الجامعات في أن تستقطب عالماً متخصصاً ليقدم محاضرات علمية، أو ليجري أبحاثاً لفترة محددة فإنه يلزم إتباع إجراءات الاستقدام التي تتبع لاستقدام عامل منزلي دون تمييز لأهمية من سيتم استقدامه، و لا ماذا سيقدم. بل إن إجراءات الاستقدام في حالة العالم عادةً اعقد، وأطول لأنه يلزم اخذ موافقة جهات كثيرة مثل وزارة التعليم العالي، ووزارة الخارجية حتى يُمكن استقدام مثل هذا العالم.

أيضاً يدخل في إطار استقلال مراكز البحوث في مؤسسات التعليم العالي أن تُعطى مرونة كبيرة في الحصول على التمويل الذاتي. وبالنظر إلى نظام مجلس التعليم العالي نجد أنه أجاز للجامعات في المادة (٥٤) أن تقوم بدراسات أو خدمات علمية لجهات سعودية مقابل مبالغ مالية، تدرج عائدات هذه الدراسات والخدمات في حساب مستقل.<sup>٥</sup> ثم قيّدت المادة هذا الصرف بقواعد يضعها مجلس التعليم العالي، وكنا نتمنى أن تنص المادة على أن يصرف جزء كبير من هذه المبالغ على البحث العلمي في هذه الجامعات.

الاستثمار المعرفي استثمار يحقق منفعة من توظيف المعرفة المتولدة في المؤسسات البحثية، واستغلال معطياتها في تقديم منتجات أو خدمات متميزة، يمكن تسويقها وتحقيق الأرباح منها، وتوليد الثروة من خلالها، ولكي يتم ذلك لا بد من وجود تمويل مرّن مثل رأس المال المخاطر، أو المشارك، أو النامي، أو إنشاء صندوق خاص لتنمية الاستثمار المعرفي يعمل على تقديم الدعم للمستثمر في القطاع المعرفي والتقني من خلال تسهيلات تدعم استثماره، وتساعد على تحويل الابتكارات والأفكار المعرفية إلى منتجات ذات قيمة اقتصادية.<sup>٦</sup>

<sup>٥</sup> نظام مجلس التعليم العالي والجامعات، المادة ٥٤.

<sup>٦</sup> العثمان، عبدالله، صندوق تنمية الاستثمار المعرفي السعودي طريق المملكة إلى اقتصاد المعرفة، جريدة الرياض، العدد ١٥٢٦، الاثنين، ٢٠ ربيع الآخر ١٤٣١هـ.



## ثانياً: التوسع في الدراسات العليا

تلعب "الدراسات العليا" في الجامعات الدور الرئيس في بحوثها العلمية ومُنجزاتها المعرفية وأثرها على المُجتمع. حيث تهدف إلى تنمية قدرات الطلاب، وتجديد معارفهم، وإعدادهم إعداداً علمياً يقدم متخصصين على مستوى عالٍ لتلبية متطلبات التنمية الشاملة، وحاجات المجتمع. وكذلك الإسهام في إثراء المعرفة الإنسانية بكافة فروعها عن طريق الدراسة المتخصصة، والبحث الجاد، للوصول إلى إضافات علمية مبتكرة، والكشف عن حقائق جديدة.

والدراسات العليا في المملكة تحكمها لائحة صادرة من مجلس التعليم العالي برقم ١٤١٧\٦\٣ هـ في عام ١٤١٧ هـ لتطبق على جميع جامعات المملكة. تضمنت هذه اللائحة نصوصاً إجرائية نظمت أنواع الدراسات العليا (الدبلوم والماجستير والدكتوراه)، وأحكام التسجيل، والتأجيل، والحذف للطلاب، ومجلس عمادة الدراسات العليا.

اللائحة نمطية، لا تخرج عن نصوص اللوائح المنظمة للقواعد المختلفة في التعليم العالي، فلم تنظر للمستقبل نظرة مرنة يترتب عليها التكيف مع كل جديد يطرأ على الدراسات العليا، ولعل جامعة الملك سعود تجاوزت هذه النقطة حين جعلت أحد أهداف خطتها الإستراتيجية التوسع في برامج الدراسات العليا، واستيعاب أكبر عدد من الطلاب. هذه الخطوة جديرة بالتأمل، والتبني، لذا نرى أخذها في الاعتبار وصياغة قواعد جديدة للدراسات العليا تعطي المسؤول، ومن يرسم السياسة العامة للدراسات العليا مرونة كبيرة في تبني برامج جديدة ومتطورة للدراسات العليا، وتعديل قواعد المنح الطلابية في الجامعات حتى تكون قواعد جاذبة للطلاب المتميزين في العالم لإجراء الدراسات العليا في المملكة.

## ثالثاً: ضمان الجودة في التعليم العالي

جودة التعليم العالي تعني تحسين وتطوير العملية التعليمية بوجه عام بما تحتويه من بيئة جامعية، وهيئة تدريسية، وطلاب، ومناهج ومقررات، وبرامج



وتخصصات علمية، ومقدرات بحثية بما يسهم في تحسين وتطوير مخرجات التعليم بصورة مستمرة، ويحقق الرضا التام لجمهور المؤسسة وفق رسالة وأهداف الجامعة.<sup>٧</sup>

وتقوم أنظمة الجودة المبنية على أساس مواصفات ضمان الجودة على سبعة مبادئ أساسية، يهمنها منها في هذه الدراسة التنظيم، والتوثيق، والضبط كما يلي:<sup>٨</sup>

#### ١. التنظيم:

تقتضي معايير الجودة في التعليم العالي أن تحدد مسؤوليات، وصلاحيات، واختصاصات العاملين في مؤسسات ومراكز البحث العلمي، بحيث يضمن انجاز الأعمال بشكل صحيح. وهذا يقتضي أن يتم نشر الأنظمة واللوائح المنظمة للبحث العلمي، وترجمتها، وأن تكون في متناول الجميع. كذلك أن تنشر قرارات تفويض الصلاحيات ليعرف من يتعامل مع مراكز البحوث صلاحيات ومسؤوليات واختصاصات العاملين في تلك المراكز.

#### ٢. توثيق نظام الجودة:

ويشمل إعداد دليل الجودة، والإجراءات المتبعة للوصول إلى أقصى درجاتها، وهذا يقتضي أن تكون تلك الإجراءات والتعليمات واللوائح واضحة وفي متناول الجميع.

#### ٣. ضبط وثائق نظام الجودة:

ويشمل ذلك مراجعتها، وما تتطلبه هذه المراجعة من تطوير، وتحديث، وإعادة النظر في الإجراءات القائمة.

### رابعاً: عقد الشراكات المجتمعية مع القطاع الخاص

أسهم القطاع الخاص إسهاماً رئيسياً في خلق بيئة الاقتصاد المعرفي في المؤسسات البحثية غير العربية سواءً في آسيا أو في أوروبا أو أمريكا، وأصبح

<sup>٧</sup> سعيد، عماد الدين، تجربة إدارة الجودة والتميز بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية بالسودان، بحوث مؤتمر الجودة والتميز في الجامعات العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الإمارات، أبريل ٢٠٠٦، ص ١٨٩.

<sup>٨</sup> با دياب، نوره، وآخرون، ضبط قواعد الإرشاد الأكاديمي ضرورة لجودة التعليم الجامعي، بحوث مؤتمر الجودة والتميز في الجامعات العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الإمارات، أبريل ٢٠٠٦، ص ١٥٤.



التعاون مع القطاع الخاص جزء من ثقافة وفلسفة هذه المراكز تعتمد عليها في تمويل المعرفة، وتصنيع الابتكارات.

و المملكة ليست بمعزل عن التوجه العالمي فيما يتعلق بالاستثمار المعرفي، وبناء اقتصاد المعرفة، حيث تبنت الإستراتيجية الصناعية للدولة تحقيق الدور المأمول من الصناعة في توجه المملكة نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، بما فيه من تعزيز للقدرات الابتكارية والتنافسية والتنويع الصناعي.<sup>9</sup>

و تنفيذ هذه الإستراتيجية يستلزم وجود قواعد قانونية تنظم عملية الشراكة مع القطاع الخاص، وتحديد حقوق وواجبات كل الأطراف. ويمكن الأخذ في الاعتبار عند تبني مثل هذه القواعد قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٣ \ ٤ \ ١٤٣١ هـ بالترخيص لجامعات الملك سعود، والملك عبدالعزيز، والملك فهد للبترول والمعادن بتأسيس ثلاث شركات تخصص في استثمار الإبداع، وتنمية الابتكارات، وتطوير التقنية، وتحويل مخرجات البحث العلمي إلى واقع ملموس.

كذلك نرى إصدار قواعد قانونية تحت شركات القطاع الخاص على تمويل البحث العلمي في الجامعات، وتبني جوائز وطنية للابتكارات، وإعطاء هذه الشركات الفرصة لتصنيع المنتج العلمي الناتج عن هذه الابتكارات، وحفظ حقوقها عند تسجيل أي براءة اختراع تم الحصول عليها بسبب دعم تلك الشركات.

<sup>9</sup> العثمان، عبدالله، من تنمية الاستثمار إلى اقتصاد المعرفة، مقال نشر في جريدة عكاظ، العدد ٣٢٢١، الاثنين ٢٧ \ ٤ \ ١٤٣١ هـ.



## **المبحث الثالث: القواعد التشريعية المنظمة للبحث العلمي في مؤسسات**

### **التعليم العالي: رؤية مستقبلية**

صدرت الرؤية الحالية للأنظمة واللوائح المنظمة للبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي في وقت لم يكن الاهتمام بصياغة المعلومات والاقتصاد المعرفي كبيراً، ولهذا تحتاج مؤسسات التعليم العالي في المملكة إلى رؤية جديدة، وصياغة حديثة للتشريعات المنظمة للبحث العلمي، تتضمن قواعد تنافسية، تواكب التطورات العملية الحديثة، وتشجع الاستثمار المعرفي، وتدعم صناعة المعلومات، وتحقيق الرؤية الإستراتيجية التي تبنتها الحكومة في خطة التنمية الثامنة التي ركزت على ضرورة إنشاء الحقائق العلمية في الجامعات ومراكز الأبحاث، وتشجيع برامج الأبحاث المشتركة بين الصناعة والمؤسسات التعليمية، وتحويل نتائج الأبحاث إلى تطبيقات تجارية وصناعية .

إن دعم التوجه الإستراتيجي للمملكة في مواكبة التوجهات العالمية الحديثة في الاستثمار المعرفي والإسهام في بناء إقتصاديات المعرفة وبأعلى المقاييس العالمية، يستلزم خلق بيئة قانونية جديدة تساهم في دعم جهود نقل وتسويق وتوطين التقنية خاصة في الميادين ذات الأولوية الإستراتيجية للمملكة . وكذلك دعم الابتكار والاختراع والإبداع الفكري وتحويله إلى منتجات معرفية ذات قيمة إقتصادية عالية . ويستلزم أيضاً تشجيع وتنمية الموارد البشرية ذات القدرات الإبداعية لتطوير الصناعات المعرفية وما يتطلبه ذلك من زيادة فاعلية وكفاءة عملية تمويل وتبني الأفكار والابتكارات الإبداعية من خلال تعديل القواعد القانونية التي تحكم البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي في المملكة.

يجب أن تتضمن الأنظمة واللوائح المنظمة للاستثمار المعرفي رؤى وأهداف واضحة تساعد على ترويج ثقافة الإبداع والابتكار، وزيادة فاعلية وكفاءة عملية تمويل وتبني الابتكارات والأفكار والإبداعية، التي تؤدي إلى تطوير الصناعات المعرفية .



ولهذا يلزم النظر إلى القواعد التشريعية المنظمة لاقتصاديات المعرفة والبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي نظرة مختلفة، وذلك بتغيير صياغة الفكرة النظرية لهذه القواعد من قواعد حمائية لتصبح قواعد تحفيزية وتشجيعية، من قواعد تغلب عليها الأحكام الروتينية إلى قواعد مرنة تتأقلم مع التطورات العلمية المذهلة للتعليم العالي في العالم، وهذا يقتضي تحول الأنظمة واللوائح من قواعد بيروقراطية تركز على العمل الإجرائي إلى قواعد متطورة تهدف إلى دعم وتشجيع الاستثمار المعرفي، وذلك من خلال المعايير التالية:

#### ١. تفويض الصلاحيات:

تأثير مجلس التعليم العالي على البحث العلمي في الجامعات كبير، ومباشر، إذ هو الذي يضع السياسات العامة، والخطط الإستراتيجية للبحث العلمي في الجامعات، ولهذا نقترح أن يفوض كثير من صلاحياته التي قد تعيق - إجرائياً - البحث العلمي إلى مراكز البحوث والجامعات. ولهذا نرى إعادة صياغة اختصاصات هذا المجلس لتكون أكثر مرونة، وأكثر تفويضاً، وإن يعطي الجامعات ومراكز البحوث استقلالاً حقيقياً في قراراتها المتعلقة بالبحث العلمي يساعدها على تجاوز البيروقراطية، وانتشار الاستثمار المعرفي.

#### ٢. تحويل المخزون المعرفي إلى منتجات صناعية:

أن تهدف القواعد القانونية المنظمة للبحث العلمي في الجامعات إلى تحويل المخزون المعرفي فيها إلى منتجات ذات قيمة اقتصادية مضافة تعزز شراكة الجامعة مع الصناعة في البحث والتطوير، وتكون نافذة للإبداع والابتكار والتميز، واستمرار توازن العلاقة بين الصناعة من جهة ومراكز البحوث في الجامعات من جهة أخرى، وذلك بتبسيط إجراءات الانفتاح على الأسواق، ونشر ثقافة الشراكة المجتمعية، وتحفيز القطاع الصناعي على المشاركة في تصنيع الناتج العلمي.

#### ٣. تصنيع المنتج العلمي:

من الضروري أن تأخذ القواعد التشريعية في اعتبارها ليس فقط تشجيع البحث العلمي ليكون لدينا منتج جديد، بل يلزم أن تتضمن تلك القواعد نصوصاً



تنظم تنفيذ هذا المنتج بحيث نستفيد علمياً وواقعياً من هذا البحث، فإذا ابتكر باحث في كلية الصيدلة تركيبة جديدة لدواء فإنه يلزم أن تتضمن القواعد القانونية كيفية تصنيع هذا الدواء، وتسويقه، وضمان حقوق الباحث، والجامعة .

٤. الاستفادة من التجارب المحلية:

الاستفادة من تجربة جامعة الملك سعود في البرامج الحديثة التي أقرتها مثل استقطاب العلماء الحاصلين على جائزة نوبل لإجراء البحوث في الجامعة، وبرنامج زمالة عالم بحيث يتم اختيار عالم متخصص يشرف على بحوث أعضاء هيئة التدريس في الجامعة، كذلك عقد الاتفاقيات العلمية مع مراكز البحوث العالمية لتدريب أعضاء هيئة التدريس في جامعاتنا، وللاستفادة من خبراتهم وتجاربهم، وهكذا. وصياغة هذه البرامج في قواعد قانونية محفزة تشجع مؤسسات التعليم العالي في المملكة على ابتكار برامج جديدة تساعد للوصول إلى مجتمع المعرفة.

٥. العمل على إيجاد مصادر دخل مستقلة للجامعات من ممتلكاتها الفكرية والعقارية، والوقفية، وإيجاد البيئة المناسبة لتطوير مناهج الجامعة لتتماشى مع احتياجات اقتصاد المعرفة.

٦. دعم الأوقاف:

دعم الأوقاف وتشجيعها، وتضمين القواعد التشريعية مواداً تحفز رجال الأعمال، والشركات والمؤسسات الخاصة على التبرعات الوقفية، وتبني سياسة الحوافز التشجيعية لهم تتمثل في وضع أسماء المتبرعين في لوحات شرف الجامعة، وتسمية القاعات والمدرجات بأسمائهم، وما إلى ذلك.



## المبحث الرابع: القواعد التشريعية المقترحة لتنظيم البحث العلمي في

### مؤسسات التعليم العالي في المملكة

يمكن صياغة الرؤية المستقبلية للقواعد التشريعية المنظمة للبحث العلمي في مؤسسات ومراكز التعليم العالي في الجامعات ببلورة نظام يتبنى مفهوم الاستثمار المعرفي، ويخلق بيئة تشريعية داعمة للمعرفة الفنية، والإبداع، والابتكار، والذكاء المعلوماتي، حتى نستطيع توظيف المعرفة، واستغلال معطياتها في تقديم منتجات فكرية علمية يمكن تصنيعها، تسويقها.

ونظرا لكثرة الأنظمة واللوائح والتعليمات المنظمة للبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي – التي أشرنا إليها في المبحث الأول- فإننا نقترح توحيدها في نظام واحد يتضمن قواعد موحدة تنظم شؤون البحث العلمي، يأخذ في اعتباره الاستثمار المعرفي واقتصاديات السوق. يشرف على تنفيذه مجلس أعلى للبحث العلمي.

نقترح أن يتضمن هذا النظام مايلي: أهداف النظام، والأحكام العامة، والمرجعية التي تشرف على تنفيذه، الحوافز المادية والمعنوية التي يحصل عليها الباحثون، حقوق وواجبات الباحثين في مؤسسات التعليم العالي في المملكة، أن ينظم العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي والمراكز البحثية في المملكة بدون النظر إلى نوعها، أو إلى مرجعيتها دون تفريق بين المؤسسات البحثية للقطاع العام أو الخاص. كذلك أن يركز على حماية حقوق الملكية الفكرية، وأن يتضمن إجراءات مرنة لتسجيل براءات الاختراع. ....

#### أولاً: أهداف النظام:

يهدف النظام المقترح لتنظيم أحكام البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي إلى ما يلي:



١. دعم البحث العلمي مهما كانت المؤسسة العلمية التي تقدمه سواءً كانت جامعة، أم مركز تميز علمي، أم مركز بحث، أو حتى جامعة أو معهد خاص يمول ذاتيا من قبل أصحابه.
٢. منح مؤسسات التعليم العالي استقلالاً ذاتياً سواءً من الناحية الإجرائية أو المالية، أو التعاقدية.
٣. تحويل الابتكارات والأفكار المعرفية إلى منتجات ذات قيمة اقتصادية.
٤. توسيع مجالات الدراسات العليا، وفتح المجال أمام الطلاب المتميزين للدراسة في المملكة بغض النظر عن جنسياتهم، أو دينهم.
٥. دعم الاستقلال الذاتي لمؤسسات التعليم العالي ومراكز البحوث.

ثانياً: المرجعية التي تشرف على تنفيذ النظام:

يحدد النظام المرجعية التي تشرف على تنفيذه، ونقترح أن تكون مجلس أعلى للبحث العلمي يناط به صلاحيات دعم البحث العلمي، وإنشاء المراكز البحثية، وإنشاء جامعات بحثية، تعتمد على إجراء البحوث العلمية أكثر من اهتمامها بالسياسات التعليمية الأخرى. وإيجاد جوائز وطنية تشجع على الاستثمار المعرفي واقتصاديات المعرفة.

وتكون اختصاصات المجلس مرنة بحيث يرسم فقط السياسات العامة للبحث العلمي في المملكة، ويعمل على تحقيقها، ويفوض الجامعات ومراكز البحوث صلاحيات واسعة تساعد في أن تكون المعرفة هي محرك الإنتاج والنمو الاقتصادي في المملكة.

ثالثاً: حقوق وواجبات الباحثين في مؤسسات التعليم العالي في المملكة، أن يتضمن النظام مواداً واضحة تحدد حقوق وواجبات الباحثين في مؤسسات التعليم العالي في المملكة، بحيث تشجعهم على معرفة ما لهم وما عليهم، وكذلك أن يتضمن تحديد واضح للحوافز المادية والمعنوية التي يحصل عليها الباحثون أثناء وبعد إجراء البحوث العلمية.



رابعاً: تنظيم العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي والمراكز البحثية في المملكة بدون النظر إلى نوعها، أو إلى مرجعيتها، و دون تفريق بين المؤسسات البحثية للقطاع العام أو الخاص.

كذلك العمل على تكوين روابط وعلاقات تعاونية مشتركة بين المؤسسات البحثية والعلمية والقطاع الصناعي لدعم الاستثمار المعرفي.

وأن تحفز القواعد التشريعية على الابتكار وتشجع عليه، ليس في مؤسسات التعليم العالي فحسب بل تتجاوزها إلى تطوير الابتكارات الناتجة عن الشركات والمؤسسات الخاصة (التجارية) .

خامساً: حماية حقوق الملكية الفكرية، بحيث يتضمن النظام مواداً تحمي حق الباحث، وإيجاد قواعد قانونية ملائمة تحفظ حقوق الملكية الفكرية والابتكارات بما يشجع الجهات المختصة على أن تزيد من الاستثمار في مجال تقنية المعلومات والمعرفة، وأن يتضمن إجراءات مرنة لتسجيل براءات الاختراع.

سادساً: الأحكام العامة، تتعلق بالأمور الإجرائية من إصدار النظام، وتعديله، وهكذا.

## الخاتمة:

من أهم متطلبات نجاح المؤسسات البحثية في المملكة أن يكون لها لوائح مرنة، تحكم أعمالها، وتعكس رؤيتها وأهدافها، تروج لثقافة الإبداع والابتكار، وتسهل الوصول إلى مجتمع المعرفة، وتنتقل من الإجراءات البيروقراطية الحمائية إلى القواعد المحفزة للبحث العلمي، والمشجعة لتحقيق الاستثمار المعرفي، ولن يتحقق هذا إلا بإعادة دراسة القواعد القانونية التي تحكم المؤسسات البحثية في جامعتنا وتعديلها لتتوافق مع تطلعاتنا للوصول إلى مجتمع المعرفة.



---

**دور أنظمة ولوائح البحث العلمي في تكوين وتحفيز الاستثمار  
المعرفي لمؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية**

---

**ورقة علمية مقدمة من**

**الدكتور إبراهيم الحديثي**

**جامعة الملك سعود**

**٢٨ / ١١ / ١٤٣١هـ**